

عن يد وهم صنفون يدل على ذلك كون الله تعالى
 جعل الاعطاف غاية يتأى اليه القتل ويجب ترك القتل في اول
 السنة فيجب الاعطاف فيه ولان المعوض سلم لهم للمحال فيجب
 المعوض كذلك استأى كلام الشئ ملحقا ولا يؤخذ الجزية
 من الشيخ الكبير وهو من جوارحه حسين سنة الذي لا يطعم الا
 اى لا يقدر عليه لجزه ولا يشئ اى ولا مال له فان قدر
 على العمل اولان له مال اهدت الجزية منه وكذلك الخويل
 على عقله وهو المستغرق بجوارحه من غير افاقة لا يؤخذ منه
 اى جزية وليس في مواشئ هو الذمة سوى بنى تغلب من الابل
 والبقر والغنم اذا كانت لا تقية والنسل لا تجارة كون
 الزبالة عبادة مالية والعبادة لا تتحقق من الظائر لانه ليس
 من الهلها فاما ما كان منها بايديهم للجماعة فيؤخذ منه نصف
 العشر كما ساقى واما بنو تغلب فيؤخذ منهم الزبالة نصف العشر
 من رجالهم ونساءهم لوقوع الصلح بينهم وبين عمر بن الخطاب
 عن على ذلك بمثورة الصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين
 مع انها جزية في الحقيقة لقوله لهم هذه جزية صموها ما
 شئتم كما تقدم تبين هذا الفصل والرجال والنساء في ذلك
 اى في عدم وجوب الزبالة في مواشئهم سواء كونوا اهل
 في عدم الاصلية حال الختم استدلال المؤلف رحمه الله تعالى
 لهذه المسئلة بدليل حكما راجح تحت عمومته فقال قال
 البروفسار عدنا حيان الظاهر انه ابن عتبة لانه

عنه كثيرا في هذا الكتاب لكن مع ذكر ابيه عن عبد الله
 ابن طابوس عن ابيه الامام احمد العموم طابوس الميافى
 عن عبد الله الميافى عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
 وهذا الحديث حجة وان كان موثقنا لانه وقف على صحابي
 ولا يدخل للأى فيه فكمه حكم المرفوع فلهذا قال قال رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في اموال اهل الذمة
 يعني اذا ماتت للفقيرة الالعفو هو كناية عن عدم اخذ
 الزبالة منها لعدم وجوبها عليهم قال في المغرب المال الفلأ
 عن الثوري وعن اليبث مال اهل البادية النعم وعن محمد
 رحمه الله تعالى المال كل ما يملكه الناس من دراهم او
 دنانير او ذهب او فضة او حنطة او شعير او حبوب او
 سواها او غير ذلك انتهى والمراد بذلك ما كان منها
 للفقيرة قال البروفسار وليس في شئ من اموال الرجال منهم
 اى من اهل الذمة والنساء منهم زبالة لما تقدم اتفاقا
 الاما اختلفوا اى تردوا به في تجارتهم فان عليهم فيه
 نصف العشر وليرى هذا من مال لذي نصف عشره حتى يبلغ
 نصاب الفقيرة ما في درهم او نصاب الذهب عشرة مثقالا
 من الذهب او يبلغ قيمة ذلك اى اعد الفها من بنو النوى
 للجماعة ولا يعزب احد من اهل الذمة في استبدالهم اى
 في حال طلب اذ انهم الجزية ولا يقاموا اى لا يؤتقوا اى
 انفس يتأذوا بجرهم ولا في غيرها كالبرد الشديد